العدد (1547) السنة السادسة - الاربعاء (1) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وسط اعتراضات برلمانية وسياسية

بدء جولة التراخيص الاولى لتطوير حقول نفطية وغازية

بغداد / متابعة المدى

> بدأ العراق امس الثلاثاء بطرح عطاءات لعقود ادارة وتطوير ستة حقول نفطية وحقلين للغاز ضمن جولة التراخيص الاولى بمشاركة ٣٢ شركة عالمية تمثل ١٨ بلدا في مزاد علني اعترضت عليه اوساط سياسية وبرلمانية. وكان من المقرران يجري المزاد امس الاول الاثنين الا انه أجل بسبب عواصف ترابية ضربت العاصمة بغداد بحسب ماأعلنت وزارة النفط في حينها.

وافتتح المزاد رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عبر خلال كلمة له اثناء حفل افتتاح المزاد العلني عن استعداد حكومته لتقديم التسهيلات كافة للشركات التي ستفوز بالتراخيص النفطية الأولى ، مؤكدا وجود سلسلة من الجولات المشابهة مستقبلا.

واشار المالكي في كلمته الى ان الالية التي تم اختيارها لهذه الجولة قد يكون فيها شيء من التعقيد ، "لكنها الافضل في اعطاء العقود"، مؤكدا ان الحكومة ستعمل على تسهيل عمل الشركات الفائزة والوقوف الى جانبها بالضمان والحماية وضمان نجاح العملية.

ووصف االمالكي هذه الجولة بانها "ربما تكون فريدة من نوعها" لكنها ليست الاخيرة ،داعيا الشركات التي لم تفز بهذه الجولة بالمشاركة بالجولات اللاحقة ،مؤكدا ان "هناك سلسلة من الجولات بهذا الشان".

من جانبه اعتبر وزير النفط حسين الشهرستاني جولة التراخيص النفطية الاولى خطوة مهمة في بناء القطاع النفطي ومحورا قويا لتطوير الاقتصاد العراقي.

واشار الشهرستاني في كلمة القاها خلال البدء بجولة التراخيص الاولى الى ان ١٢٠ شركة قد تقدمت للمشاركة في هذه الجولة منذ انطلاقها بداية العام ٢٠٠٨ ، وتم تأهيل ٣٢ شركة تمثل ١٨ بلدا.

وقال ان الجولة التنافسية شهدت اقصى درجات التنافس العالمي ، و"اليوم سيشهد الشعب العراقي علنا وامام مرأى الجميع هذه الجولة ليطلع عليها ابناء الشعب العراقي ".

ودعا وزير النفط الشركات التي لا يحالفها الحظ بالفوز في هذه الجولة ، ان يكون لها حافز للعودة مجددا والمشاركة في الجولات المقبلة.

وقال وزير النفط ان "هدف الحكومة العراقية زيادة انتاج النفط العراقي من ٢,٤ مليون برميل في اليوم الى اكثر من ٤ ملايين برميل للنفط يوميا خلال الاعوام الخمسة المقبلة"ويقدر احتياطيها ب ٤٣ مليار برميل من مجموع الاحتياطي النفطي العراقي المثبت.

وتجدر الاشارة الى ان البنية التحتية للقطاع النفطي تعاني من تقادم المنشآت واكد خبراء نفطيون عدم قدرتها على مسايرة عملية رفع الانتاج النفطي.

وكان نائب رئيس الجمهورية اعتذر امس الاول عن حضور مزاد جولة التراخيص التي اقيمت في فندق الرشيد وسط بغداد وحث وزير النفط على اعادة النظر بالعقود النفطية والاستماع الى راي مجلس النواب.

وكان مجلس النواب قد استضاف خلال جلسته الإعتيادية الخامسة والعشرين التي عقدها اول امس الاثنين خبيرين نفطيين لتقديم إفادتهما بشأن جولة التراخيص الأولى. وفي بداية الجلسة قدم الخبيران فياض حسن نعمة مدير ادارة شركة نفط الجنوب وادريس الياسري مدير عام شركة الحفر افادتهما كونهما متخصصين في التراخيص وبين الخبيران معارضتهما لعقود جولة التراخيص الاولى مبديان قلقهما من الخسائر الكبيرة التي سوف تترتب على العراق من جراء تعويض هذه الشركات فضلاً عن ان هذه العقود تفقد العراق السيطرة على قرارات الانتاج والبيع كونها من مسؤولية المستثمر.

وتجدر الاشارة الى ان قائمة التحالف الكردستاني قد ابدت اعتراضها على جولة التراخيص الاولى وعدّتها غير دستورية وقانونية ولاتجدي منفعة للاقتصاد الوطني.

الى ذلك دعا مجلس محافظة البصرة وزارة النفط إلى التريث في إجراء جولة التراخيص الأولى، مطالبا بإطلاع الحكومة المحلية على تفاصيل العقود التي تعتزم إبرامها مع شركات أجنبية.

ونفى أعضاء المجلس وجود موقف مسبق لرفض تلك العقود، مؤكدين خلال جلسة طارئة عقدها المجلس ضرورة اتخاذ موقف من قضية العقود، لافتين الى اهمية "إشراك الحكومة المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوقيع على عقود التراخيص" المتعلقة بحقول النفط في البصرة.

وقال نائب رئيس المجلس الشيخ أحمد السليطي بحسب "راديو سوا" إن مجلس المحافظة قد يلجأ إلى القضاء في حال عدم استجابة وزارة النفط لمطالبه، مشيرا إلى أن تشريع قانون يحدد دور المحافظات المنتجة للنفط في إدارة الثروة النفطية للبلاد لن يكون أمرا ضروريا.

وأضاف السليطي قوله: "هناك مادة دستورية تبين بصراحة أن عملية إدارة النفط والغاز المستخرج تتم بالتشارك بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة. والفقرة الثانية تؤكد أن الحكومة المركزية تقوم مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة برسم السياسات الإستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز، وبالتالي فإن الدستور يعطينا هذا الحق، فإن حرمنا من نيل هذا الحق هناك مؤسسات دستورية سوف نلجأ إليها".

واستبق السليطي الاعتراضات المتوقعة التي قد تشير إلى حاجة المادة الدستورية بهذا الخصوص إلى قانون لتنظيمها، بالقول "لا أعرف متى ينظم، وما قيمة هذا القانون إذا كانت العقود التي تعتزم وزارة النفط إبرامها تستمر لـ ٢٠ سنة. ونحن نقول إما أن يتم تجميد هذه العقود لحين تشريع القانون حتى تعرف المحافظات المنتجة للنفط ماذا يجب عليها، وأما أن تشرك من الآن".

ويأتي موقف مجلس محافظة البصرة في الوقت الذي يستعد فيه أعضاء مجلس النواب للتصويت على مشروع يتيح للمحافظة الحصول على نصف دولار عن كل برميل نفط خام يصدر عن طريق الموانئ، على أن تقوم الحكومة المحلية بإنفاق تلك المبالغ على مشاريع لإعادة الإعمار والحد من التلوث البيئي.

في غضون ذلك قال مقرر لجنة النفط والغاز في مجلس النواب جابر خليفة جابر ان ابرز الاشكاليات الاقتصادية التي يواجهها العراق في جذب المستثمرين في القطاع النفطي عدم تفعيل القوانين السابقة المتعلقة بالقطاع وتاخير اقرار قانون النفط والغاز .

واضاف جابر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) امس الثلاثاء ان عدم تفعيل قوانين مهمة ، كقانون حماية الثروة الهيدروكاربونية ذي الرقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ والقانون ذي الرقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ وتشتت الاراء في اقرار قانون النفط ادت الى فقدان الاطار القانوني العام الذي يبحث عنه المستثمر الاجنبي .

ودعا جابر الى العمل بالقوانين القديمة لحين اقرار قانون النفط والغاز العراقي ، مشددا على تعميم المفاهيم الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الاجنبي ودعم القطاع الخاص.

من جانبه اكد وزير المالية باقر جبر الزبيدي ان خطوة وزارة النفط لزيادة صادرات النفط الى اربعة ملايين برميل يوميا صحيحة لكنها جاءت متأخرة.

واضاف الزبيدي على هامش مؤتمر عقدته وزارة المالية لمناقشة اليات تطوير شركات التأمين اول امس الاثنين انه بعد زيادة تصدير العراق الى اربعة ملايين برميل يوميا سوف تكون لدينا موازنة تصل الى ٢٠٠ مليار دولار، وبذلك سوف تتطور المشاريع الخدمية .

واشار الزبيدي الى انه بعد ان يصل العراق الى تصدير ٤ ملايين برميل يوميا من النفط الخام سوف يصبح رقما صعبا في المنطقة، ويستطيع ان يكون مؤثرا حتى في مجال العلاقات السياسية .

وتجدر الاشارة الى ان الحقول الستة المشمولة هي كركوك وباي حسن والرميلة الجنوبي والشمالي والزبير وغرب القرنة والحقول النفطية الثلاثة المكونة لحقول ميسان والفكة والبزركان وحقلان غازيان غرب وشمال شرق بغداد ، وهي مبادرة تجرى لاول مرة منذ عام ١٩٧٢ لتطوير هذه الحقول المنتجة على وفق طريقة عقود الخدمة طويلة الاجل لمدة ٢٠ عاما.

يشار الى ان العراق يملك ثالث اكبر مخزون نفطي في العالم يقدر بـ١١٥ مليار برميل.

ويقدر حجم العقود الستة المقترحة بـ٤٣ مليار برميل من اصل مخزون الـ١١٥ مليارا.

ولكن العقود المقترحة كانت قد اثارت جدلا في البرلمان العراقي اذ تذمرت بعض الكتل النيابية من عدم تمكنها من مناقشة هذه العقود تحت قبة البرلمان.

جانب من حفل إفتتاح جولة التراخيص

مواقع جديدة لتسقيط السيارات القديمة واجراءات لاستيراد الحديثة

بغداد / المدى

وجه رئيس الوزراء وزارة الصناعة والمعادن بالتنسيق مع مديرية المرور العامة بتهيئة وإعداد مواقع مُتخصصة لتسقيط السيارات القديمة والمستهلكة قرب دوائر المرور المعنية في المحافظات كافة.

وقال مصدر مسؤول في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بحسب المركز الوطني للإعلام إن رئيس الوزراء أكد ضرورة الإسراع في تجهيز المواقع المقررة بجميع المستلزمات الضرورية، والمعدات الأساسية اللازمة، لاستلام وكبس المركباتٍ القديمة والمستهلكة، والتصرف بها أصولياً. وأكد المصدر أن هذا الإجراء يهدف الى تسهيل وسرعة إنجاز المعاملات، وعدم تكليف المواطنين بأية أعباء إضافية.

في غضون ذلك وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشان الاجراءات الجديدة لاستيراد المركبات.

وذكر مصدر في الأمانة بحسب المركز الوطني للإعلام ان قرار مجلس الوزراء يتضمن اجراءات جديدة لاستيراد السيارات ينص على منع استيراد السيارات الصالون والأستيشن والباصات ذات سعة (١٤) راكباً فأدنى، وسيارات الباص سعة (٢٠) راكباً فأكثر، التي مضى على تأريخ صنعها أكثر من (١٠) سنوات. وتابع المصدر أن القرار يمنع استيراد سيارات الحمل ذات حمولة (٣) أطنان فما فوق، والتي مضى على تأريخ صنعها أكثر من (١٠) سنوات، وسيارات الحمل (٢) طن فما دون، والتي مضى على صنعها أكثر من سنتين، وكذلك الزراعية والإنشائية التي مضى على تأريخ صنعها أكثر من (١٥) سنة.

واضاف ان القرار حدد المدة المذكورة من تاريخ ٨/٣١ ولغاية ٩/١ من العام الذي يليه ، ويكون المنع تصاعدياً في كل عام.

من جانب اخر قرر مجلس الوزراء اعتماد اجراءات جديدة لتسجيل المركبات غير المسجلة، وذلك بالزام مالك او حائز المركبة غير المسجلة في دوائر المرور المختصة مراجعة الهيئة العامة للكمارك لتنظيم تصاريح كمركية لها وفق القانون. وينص القرار على تولي الهيئة العامة للكمارك اصدار تأييد صحة التصاريح الكمركية خلال المدة من ٢٠٠٩/٨/١ إلى ٢٠٠٨/٩/٣٠، وإرسال المعلومات عن المركبات التي نظم لها كتب وتصاريح كمركية إلى مديرية المرور العامة، بأقراص مدمجة خلال مدة سبعة أيام بعد إنتهاء المدة المذكورة.

سيارات وسط بغداد

تعاون عراقي ايطالي في مجال المشاريع الاروائية

بغداد / المدى

بحث وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مع السفير الايطالي موريزيو ميلاني وعدد من ممثلي الشركات الايطالية آفاق التعاون في المجالات الاروائية.

وذكر بيان لوزارة الموارد المائية تسلمت (المدى) نسخة منه ان الوزير ثمن دور إيطاليا في دعم توجهات العراق في اعادة الاعمار والبناء خاصة في المجال التقني وادارة الموارد المائية وتشغيل وصيانة منشآت الري ومعالجة مشكلة الملوحة والاستخدام الامثل للمياه .ودعا رشيد بحسب البيان رجال الاعمال والشركات الايطالية المختصة للاستثمار في العراق والمساهمة في تنفيذ المشاريع الستراتيجية للوزارة. ومن جانبه ابدى السفير الايطالي الرغبة الكبيرة في تقديم الخبرة في مجال الموارد المائية وإرسال الخبراء للمساهمة في تنفيذ المشاريع الاروائية الكبيرة في العراق وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي لتطوير برامج الوزارة واقامة الدورات التدريبية لرفع القدرات وتطوير المهارات للملاكات الفنية والهندسية في مجالات الموارد المائية كافة.

منح اجازة استثمار لتنفيذ مدينة اعلامية في العاصمة

بغداد / وكالات

منحت هيئة استثمار بغداد اجازة لتنفيذ مشروع مدينة اعلامية في العاصمة مقدم من قبل مستثمر عراقي. وقال نائب رئيس الهيئة عبد الستار السوداني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان مستثمرا عراقيا مقيما في مدينة دبي الاماراتية تقدم بطلب الى الهيئة لانشاء مدينة بغداد للاعلام التي ستتخصص باعداد برامج وستراتيجيات العمل الاعلامي في العراق ودعم المؤسسات الصحفية . واضاف ان الهيئة باشرت بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في امانة بغداد ودائرة عقارات الدولة لتخصيص قطع أراضٍ لانشاء المشروع الذي يعد الاول من نوعه في العراق ، اضافة الى تسهيل اجراءاتٍ التنفيذ . ولفت السوداني الى ان المشروع ياتي ضمن ثلاثة مشاريع وافقت عليها الهيئة خلال الفترة الماضية لتفعيل الحركة الاستثمارية في العراق بعد ان تقدمت الجهات الراغبة بطلبات للتنفيذ. يذكر ان الهيئة اكدت ان الموافقة على المشاريع تأتي في اطار التسهيلات المقدمة للمستثمرين الاجانب في العراق والتي تتضمن اعفاءات ضريبية وكمركية وحرية نقل الاموال من والى العراق اضافة الى مزايا اقتصادية اخرى.

الزراعة: مشاكل ادت الى انخفاض الانتاج

بغداد / المدى

كشف وزير الزراعة وكالة اكرم الحكيم ان الوزارة تعاني مشاكل عديدة ادت الى عدم وجود بعد انتاجي في خططها.

واضاف الحكيم في تصريحات صحفية ان المشاكل التي تعانيها الوزارة، هي خارج سيطرتها ، منها الجفاف وقلة الاطلاقات المائية والتصحر الذي ادى الى فشل المنظومة الزراعية. واشار الحكيم الى ان من المشاكل ايضا مايتعلق بالثروة الحيوانية وخاصة في مجال صناعة الدواجن في العراق، التي تعاني نقص الاعلاف وقلة توفر الامصال واللقاحات ، ما اثر على انتاج الشركات المحلية المتخصصة بإنتاج الدواجن، داعياً الى وضع دراسة كاملة لتلك المشاكل بكل أبعادها من اجل الوصول الى حلول ونتائج ايجابية.

ارتفاع حجم التداول في البورصة مقارنة بالعام الماضي

بغداد / المدى

أعلنت هيئة الأوراق المالية ارتفاع حجم التداولات الاستثمارية لعام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام الماضي، لافتة إلى قرب الانتهاء من إعداد مسودة قانون الهيئة الذي سيمهد الطريق لانضمام العراق إلى الاتحاد العالمي لهيئات الأوراق المالية.

وأشار رئيس الهيئة عبد الرزاق داود السعدي بحسب "راديو سوا" إلى أن حجم التداول في السوق شهد ارتفاعا بلغ ١٤,٨٪ خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفصل الأول من العام الماضي.

ولفت السعدي إلى زيادة رؤوس الأموال غير العراقية في الاستثمارات، وبخاصة في قطاعي المصارف والسياحة بعد أن بلغ حجم التداول ٤٢ ملياراً و١٠٠ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٠٨.

واكد رئيس هيئة الأوراق المالية ضرورة خلق بيئة استثمارية مناسبة لتفعيل عمل الشركات المدرجة في السوق المالية في ظل الفرص المتاحة في الوقت الراهن.

وتستعد هيئة الأوراق المالية إلى توسيع حجم التداول في المحافظات العراقية الأخرى من خلال فتح فروع للتداول، وبخاصة بعد تبني نظام التداول الالكتروني عن بعد، فضلا عن سعيها لفتح سوق أربيل الذي يعد أول سوق للأوراق المالية في إقليم كردستان.

السيطرة النوعية تعد مواصفات وطنية للسلع والبضائع

بغداد / علي كاظم تكليف

أعتمدت دائرة التقييس في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بوزارة التخطيط والتعاون الانمائي عشر مواصفات وطنية لمختلف السلع والبضائع والمنتجات الصناعية والتجارية والمنتجات الأخرى خلال شهرايار الماضي.

وقال مصدر مسؤول في الجهاز: انه اجريت ٢٠٢ معايرة صناعية و٣٧٩٨ معايرة قانونية خلال الفترة ذاتها واضاف انه تم فحص ٥،٣٢٧ كغم من المصوغات الذهبية في حين تم فحص ٥،٢٨٥ كغم من المصوغات الفضية

وذكر المصدر ان دائرة السيطرة النوعية نفذت ٣٢٢ كشفاً موقعيا فحصت من خلالها ١٠٦٨ نموذجاً من النماذج التي تم تحليلها وفحصها مشيراً إلى إن ملاكات الدائرة أجرت ٥٩ جولة سوقية و٨ زيارات تدقيق لقسم إدارة الجودة.واكد المصدر ان دائرة الخدمات الفنية والادارية منحت شهادتان في براءة اختراع وأربع شهادات في النموذج الصناعي كما استلمت الدائرة الفنية ٢١ طلباً لتسجيل براءة اختراع و٦ طلبات لتسجيل النماذج الصناعية مبيناً انها اجرت أربع دورات تدريبية خرّجت منها ١١٦متدرباً فضلا عن اجراء ندوة تثقيفية واحدة.

خطوط جوية جديدة الى بريطانيا وباكستان

بغداد / المدى

اعلنت شركة الخطوط الجوية العراقية عن ابرام اتفاق لتسيير رحلات جوية الى بريطانيا وباكستان بعد توقف دام اكثر من ١٩ عاماً. واوضح وكيل مدير عام شركة الخطوط الجوية العراقية انه تم توقيع الاتفاق مع بريطانيا وباكستان حيث ستكون الرحلة الاولى من مطار بغداد الدولي عبر الاجواء التركية ومن ثم الى لندن اما الرحلة الثانية فستنطلق من مطار بغداد الدولي باتجاه مدينة كراتشي الباكستانية.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٠٠٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٢٥٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
موز	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	٧٥٠ ديناراً